

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في إطار مشروع "سفير" منتدى الشباب حول القضايا التنموية من 12 إلى 14 آذار/مارس في بيروت، لبنان، الذي ضمّ أكثر من خمسين شاباً وشابة انطلاقاً من مسار تدريبي حول المناصرة وأهداف التنمية المستدامة تمّ إنجازه مع حوالي 300 شاب وشابة في ثماني بلدان عربية.

نجح المنتدى في خلق مساحة حوار بين الشباب المشاركين في مشروع سفير وبين منظمات المجتمع المدني والجهات التنموية الفاعلة وذلك بعد إنجاز الأنشطة التدريبية والعمل على تأطير أولويات التنمية للشباب في المنطقة العربية وتحضيرهم للمشاركة في أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة.

خلال الأيام الثلاثة للمنتدى، نجح الشباب والشابات في تحديد تحديات التنمية التي تواجه بلدانهم والمنطقة العربية مما أتاح لهم تأطير الأولويات على المستوى الإقليمي واقتراح التوصيات التي تعزز مشاركة الفئة الشبابية في المسار التنموي، وأبرزها:

- إنشاء مجالس استشارية للشباب تؤكد مشاركتهم في صنع القرار، على المستويين المحلي والوطني، وضمان اختصاصات وصلاحيات موسعة وخلق آلية للمراقبة والمحاسبة. مما يخلق تعاون بين الشباب والفئات الأخرى من صانعي القرار مثل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويعزز إشراك الشباب في صياغة الخطط الاستراتيجية الوطنية لنقل وترجمة أولويات الشباب واعتمادهم كفاعل في السياسات العمومية وليس كأداة.
- ضمان مشاركة عادلة ومتساوية لكافة الفئات الشبابية على الصعيد الوطني من خلال اعتماد نهج حقوقي (سياسات الدمج، الاعتبارات الجغرافية، الجندرية، الخ..).
- دعم المشاريع الشبابية متناهية الصغر وعدم اهمالها، ودعم عمليات اتخاذ القرارات المنصفة والعادلة للحصول على التمويل لمشاريع الشباب بعيداً عن الإجراءات البيروقراطية.
- تخصيص وزارة مستقلة للشباب.
- تعديل قوانين تمثيل الشباب في المجالس والمناصب التشريعية مثل تخفيض عمر الترشح، وتعزيز اللامركزية الإدارية.
- بناء شراكات مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا التنمية وتعزيز انخراط الشباب في هياكل مؤسسات المجتمع المدني.
- إنشاء مساحات إعلامية ومنتديات شبابية على مستوى المنطقة العربية يعبر الشباب فيها عن آرائهم ويشاركون في عملية صنع القرار.
- تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لدعم وتطوير ودعم عملية دمج الشباب في المجتمعات المحلية.
- دعم وتدريب الشباب العربي وبناء قدراتهم وتنقيفهم حول المواطنة ودول حقوقهم وواجباتهم في القوانين تحديداً في الجانب السياسي.
- لخص البعد الثقافي في عملية دمج الشباب في المجتمعات المحلية.
- العمل على تعزيز الحوكمة الرشيدة كونها تشمل كافة القطاعات والمجالات، وعلى تطبيق آليات الوصول للمعلومات مما يمكن الشباب من معالجة القضايا الملحة بصورة دقيقة.
- توفير نظام حماية اجتماعية شامل متساو للجميع، مما يشجع الشباب على الانخراط في الحياة العامة أكثر.